فكر طلعت حرب الاقتصادى

وبنك مصر

في عام ١٩١١ قدم طلعت حرب رؤيته الفكرية واجتهاداته النظرية عن كيفية إحداث ثورته الثقافية وذلك من خلال كتابه "علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين". في عام ١٩١٢ قدم طلعت حرب كتابه "قناة السويس" وذلك لكشف كذب إنجلترا وفرنسا لتمديد عقد احتكار القناة لمدة ٤٠ سنة أخرى بعد الـ ٩٩ سنة التي تنتهي في عام ١٩٦٨ وقد نجحت حملة طلعت في القضاء على هذا المخطط الاستعماري في مهده.

كان طلعت حرب ميالا (بشكل واضح) للفلاحين والضعفاء ويدافع عنهم فعند تصفية الدائرة السنية سعى إلى بيع الأراضي إلى الفلاحين الذين يزرعونها .بعد أن أعلن طلعت حرب عن فكرته في ضرورة إنشاء بنك للمصريين انعقد المؤتمر الوطني عام ١٩١١ للنظر في مشكلات مصر الاجتماعية وقرر المجتمعون تنفيذ فكرة طلعت حرب في إنشاء بنك مصر وقد تعطلت عملية إنشاء البنك بسبب الحرب العالمية الأولى .

عندما انتهت الحرب دون أن تحصل مصر على استقلالها السياسي انفجرت ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول وأثناء الثورة دعا طلعت حرب أبناء مصر إلى الكفاح ضد سيطرة الأجانب الاقتصادية على المقدرات المصرية وتعود فكرة إنشاء بنك مصر وينجح طلعت حرب في إنشاء البنك

عام ١٩٢٠ حيث تم الإحتفال بتأسيسه مساء الجمعة ٧مايو ١٩٢٠ في دار الأوبرا السلطانية المصرية.

كان طلعت حرب شخصية شديدة الحيوية والديناميكية ينهض مبكراً ويبدأ العمل في السادسة صباحا ويصدر التعليمات إلى رجاله وظل يعمل لمدة خمس سنوات لمدة ١٥ ساعة يوميا وبدون مقابل. وقد استفاد طلعت حرب كثيراً عندما ارتبط في بداية حياته بعلاقة وثيقة مع عمر باشا سلطان مما أكسبه الكثير من الخبرات الاقتصادية والإدارية وفي اتصاله بالحركة الوطنية أيام الخديوي عباس حلمي الثاني.

كان ينظر إلى المال كخدمة عامة يساعد في الحفاظ على الثروة الوطنية وتصنيع البلاد، وقد أكد ذلك في خطبة افتتاح بنك مصر حيث ذهب إلى أنه ليس بنكا تجاريا حيث إن مهمته الأساسية هي إدخال التصنيع إلى مصر وتشجيع التجارة، وقبل أن ينشئ بنك مصر أنشأ مع صديقه فؤاد الحجازي محلا للبقالة حتى يشجع المصريين على التجارة ورغم أنتقادات المحيطين به إلا أن التجربة نجحت وشجعت الكثيرين على خوض مجال التجارة وقد تنازل بعد ذلك عن المحل لبعض المصريين.

إسهاماته الاقتصادية

تأسيس بنك مصر

يعتبر بنك مصر هو نقطة البداية لمرحلة الإصلاح الاقتصادي وخطوة علي طريق الحرية من الاستعمار الانجليزي. رأى طلعت حرب أن

السبيل لتحرير اقتصاد مصر هو إنشاء بنك مصري برءوس أموال مصرية في المؤتمر المصري الأول انتهز محمد طلعت حرب باشا اجتماع أعيان البلاد وكبرائها وعرضت لجنة المؤتمر فكرة إنشاء بنك مصري وقرر المؤتمر بالإجماع وجوب إنشاء بنك مصري برؤوس أموال مصرية.

قرر المؤتمر اختيار محمد طلعت حرب باشا للسفر إلى أوربا لدراسة فكرة إنشاء البنك بعد عمل دراسة كافية عن المصارف الوطنية وأسلوب عملها في الدول الأوربية، فلما صدر كتاب محمد طلعت حرب باشا بعد هذا، آمن كل مصري بالفكرة التي يدعوا لها وإلى تنفيذها، لكن الحرب العالمية الأولى التي أعلنت في ٤أغسطس سنه ١٩١٤ وقفت بالفكرة حيث هي: كلمات في كتاب، وانتهت الحرب قبيل نهاية سنه ١٩١٨ .

شبت الثورة المصرية في سنه ١٩١٩، فكان انطلاقها الطلقة الأولى في وجوب إنشاء البنك حتى يتحقق استقلال الوطن الاقتصادي، ليكون عضداً وسنداً للاستقلال السياسي. وعاد محمد طلعت حرب باشا يدعوا لمشروعه أو لفكرته عند بعض المسئولين فحاولت سلطات الاحتلال معه كل الأساليب للتشكيك في قيمة المشروع وفى عدم أهلية المصريين للقيام بمثل هذه المشاريع المالية.

أقنع محمد طلعت حرب باشا مائة وستة وعشرين من المصريين الغيورين بالاكتتاب لإنشاء البنك، وبلغ ما اكتتبوا به ثمانون ألف جنيه، تمثل عشرين ألف لهم، أي أنهم جعلوا ثمن السهم أربعة جنيهات فقط، وكان أكبر مساهم هو عبد العظيم المصري بك من أعيان مغاغة، فقد

أشترى ألف سهم. وفى الثلاثاء ١٣ابريل سنه ١٩٢٠ نشرت الوقائع المصرية في الجريدة الرسمية للدولة مرسوم تأسيس شركة مساهمة مصرية تسمى "بنك مصر".

كان قد تم قبل ذلك عقد تأسيس الشركة بين ثمانية من المائة والستة والعشرون مساهماً جميعهم مصريون، وحرر بصفه عرفيه في ٨ مارس سنه ١٩٢٠ – أي بعد سنة على نشوب الثورة المصرية – ثم سجل في ٣ إبريل – أي بعد أقل من شهر وهؤلاء الثمانية هم :أحمد مدحت يكن باشا، يوسف أصلان قطاوي باشا، محمد طلعت بك، عبد العظيم المصري بك، الدكتور فؤاد سلطان، عبد الحميد السيوفى أفندي، اسكندر مسيحه أفندي، عباس بسيونى الخطيب أفندي، والمذكورون يمثلون الأديان الثلاثة.

نص عقد الشركة الابتدائي، على أن الغرض من إنشاء البنك هو القيام بجميع أعمال البنوك، من خصم وتسليف على البضائع والمستندات والأوراق المالية والكامبيو والعمولة، وقبول الأمانات والودائع، وفتح الحسابات والاعتمادات، وبيع وشراء السندات والأوراق المالية، والاشتراك في إصدار السندات، وغير ذلك مما يدخل في أعمال البنوك بلا قيد أو تحديد.

وأنه يجوز زيادة رأس المال بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، على أن يقوم بإدارة الشركة أو البنك مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل ومن خمسة عشر عضواً على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية. استثناء من هذه القاعدة عين أعضاء مجلس الإدارة

الأول من: أحمد مدحت يكن باشا، يوسف أصلان قطاوى باشا، محمد طلعت حرب باشا ، عبد العظيم المصري بك، الدكتور فؤاد سلطان، علي ماهر بك، يوسف شيكوريل بك، عبد الحميد السيوفى أفندي، عباس بسيونى الخطيب أفندي. انتخب المجلس أحمد مدحت يكن باشا رئيساً، ومحمد محمد طلعت حرب باشا بك نائباً للرئيس وعضواً منتدباً، وظل شاغلاً كرسيه كذلك إلى سنه ١٩٣٩.

اشترط العقد أن يملك عضو مجلس الإدارة مائتين وخمسين سهماً على الأقل، ولا يجوز له التصرف فيها طول مدة عضويته، وأن لا يكون عضواً بالجمعية العمومية من يملك أقل من خمسة أسهم، وفي مساء يوم الجمعة ٧مايو سنة ١٩٢٠، احتفل بتأسيس البنك.

تأسس بنك مصر حول المحاور الرئيسية الآتية:

- إنشاء بنك مصري برأسمال مصري وإدارة مصرية وكوادر مصرية ولغة تعامل عربية.
- تحويل تنموي للاقتصاد الوطني من الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الصناعي وإثبات القدرات العقلية للإنسان المصري.

حيث تأكد لمحمد طلعت حرب باشا نظريته في إن فشل المحاولات الصناعية لا يرجع بحال من الأحوال إلى نقص إمكانيات البلد أو إلى طبيعتها الزراعية، وبدأت تتبلور لديه الرؤية حول إمكانية تأسيس قطاع صناعي تنبثق منه قنوات صحية توجه فيها مدخرات المصريين بتجميعها

في بنك وطني مصري ليخلق بهذا الوعي الصناعي المفقود، ومن ناحية أخرى الوعي الادخاري والاستثماري بدلاً من عادة الاكتناز المتخلفة وبذلك تبلورت أهداف تأسيس بنك مصر ليصبح همزة الوصل بين أفراد الشعب وشتى القطاعات الاقتصادية بالبلد فوجود قطاع صناعي يعتبر أساسي ورئيسي لإتاحة الفرصة للقطاعات المساعدة ومنها النقل والتجارة والمال كي تزاول إنتاجها في كفاية أكبر.

اتبع محمد طلعت حرب باشا سياسة تخطيطية من الطراز الأول مبنية أساسا على إيمانه بأهمية الكيان الاقتصادي الذي أسسه في القيام بدور البنك القابض الذي يؤسس مجموعة من الشركات المستقلة التي تدور في فلكه فترفعه والقطاعات الاقتصادية الأخرى تدريجياً نتيجة التفاعل الطبيعي بينها جميعاً وأدت سياسته الرشيدة إلى الكثير من التطورات التي شوهدت في الاقتصاد الوطني والتي كانت مرتبطة إلى حد كبير بنشاط بنك مصر وشركاته أو كانت تمثل نتيجة من نتائجه.

خطة عمل بنك مصر

وأعلن طلعت حرب برنامج عمل لبنك مصر ليكون أول بنك استثمار وأعمال –إلى جانب كونه بنكا تجاريا– في تاريخ الاقتصاد المصري؛ حيث يعمل كل ما يعمله بنك تجاري مثله لا فرق فيمن يعامله بين أن يكون مصريا أو غير مصري، فالمصرية لم تشترط إلا في رأس مال البنك فقط، وأن يقوم البنك بتشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعود عليه وعلى البلد بالربح العظيم، ويسعى إلى إيجاد الشركات المالية والتجارية

والصناعية والزراعية وشركات النقل بالبر والبحر، وشركات التأمين بأنواعها.

ويؤدي بنك مصر لجميع عملائه كل الخدمات المالية التي يحتاجونها بأجر مناسب، ولن ينشغل البنك في المضاربة لنفسه، ولن يساعد الغير عليها، ولن يقرض الأموال المودعة لديه لآجال طويلة فلذلك بنوك أخرى.

كما أعلن حرب أن البنك سيعمل بالاتحاد مع التجار على تنظيم الحالة التجارية، وإنشاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية وغيرها للدفاع عن مصالح أعضائها.

مبادئ البنك وأهدافه

- عدم الاعتماد على النظم الأجنبية؛ نظرا لسيطرة الأجانب على الأنشطة الرئيسية في البلاد من حيث الملكية أو اللغة أو الأنظمة المتبعة ومنها البنوك؛ حتى يتمكن البنك من الاستقلال وتحقيق أهدافه بعيدًا عن أطماع الأجانب.
- نشر الوعي المصرفي والادخاري باعتباره الوسيلة الأولى لإعادة بناء الاقتصاد القومي على أسس سليمة.
- إصلاح إخلال التوازن الاقتصادي، وتوفير حصيلة الصادرات في شراء السلع الرأسمالية بدلا من ضياعها في شراء السلع المصنوعة

والكماليات بالإضافة إلى تكوين رءوس الأموال المصرية عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل البلاد بدلا من تسربها إلى خارج البلاد.

- القضاء على السيطرة الأجنبية في اقتصاديات الدولة.

بنك مصر والتنمية الاقتصادية

وضع طلعت حرب أسسا لتكوين مجموعة شركات مصر لتتوافق تماما مع سياسة تأسيس البنك وهي:

- أن تكون الشركات مصرية في رأسمالها وإدارتها وموظفيها وعمالها، ولا مانع من الاستفادة بالخبرة الأجنبية على ألا تتحكم في السياسية أو التأثير على الأهداف.
- تقوم الشركات على أساس استغلال خامات محلية وأن تقتطع الأموال التي تخصص لإنشاء هذه الشركات من فائض أرباح البنك بعد توزيع نصيب مجز على المساهمين وبعد تكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك.
- تحقيق التراكم الرأسمالي للصناعة بتشجيع المدخرات، وتشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة في كافة المجالات، وإحياء الصناعات القائمة.
- ألا يعتمد البنك في تمويل شركاته على مدخرات الأفراد فقط، ولكن على طرح الأسهم للاكتتاب للجمهور للمساهمة في رءوس الشركات.

- تحقيق مبدأ استقلال الشركات التي يساهم البنك في إقامتها.

الدروس المستفادة

يقول طلعت حرب نفسه إن سر نجاح بنك مصر هو أنه قد فتح أبوابه لخدمة جميع المصريين عامة وخاصة على حد السواء، ويمكن عرض أسباب نجاح تجربة طلعت حرب التنموية في هذه النقاط:

- الفكر المستنير لطلعت حرب، والمثابرة على الدعوة، والأمل الذي كان ملازمًا لطلعت حرب.
- إرساء مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق أركان التنمية في أكمل صورها من خلال إنشاء المشروعات الاقتصادية المتنوعة.
- التزاوج بين الخبرة المصرية والخبرة الأجنبية من خلال الاستعانة بالخبراء الأوروبيين لدراسات المشروعات والاستفادة من خبرتهم.
- دعم الوحدة الوطنية فمشروع بنك مصر كان أملاً وطنيا فقد قام المشروع على الوحدة الوطنية، ولم يختر طلعت حرب تاريخ ٨ مارس ١٩٢٠ لكي يقوم بتأسيس بنك مصادفة، ففي هذا الوقت كانت مصر تعيش حالة من الزخم حيث التقت كل صفوف الشعب رافعة شعار: "الدين لله والوطن للجميع".
- دعم اللغة القومية، والجمع بين الأصالة والمعاصرة: فإنشاء بنك مصر كان عاملا فعالا في محو الأمية وتقليل الجريمة، فالرخاء المادي يكسب الرخاء النفسي.

استقالته

على الرغم من النجاح الذي حققه طلعت حرب من خلال بنك مصر والإنجازات الاقتصادية الهائلة التي تم تحقيقها، إلا أن البنك تعرض لأزمة مالية كبيرة، كان الاحتلال البريطاني ورائها، حيث تسارع آلاف المودعين بسحب أموالهم من البنك ومما زاد الأزمة سحب صندوق توفير البريد لكل ودائعه من بنك مصر، ورفض البنك الأهلي أن يقرضه بضمان محفظة الأوراق المالية، وعندما ذهب طلعت حرب إلى وزير المالية حينذاك حسين سري باشا لحل هذه المشكلة، كان الشرط الوحيد الذي قدمه الوزير لحل أزمة البنك هو تقديم طلعت حرب لاستقالته.

بالفعل قدم طلعت حرب استقالته للمحافظة على البنك هذا الإنجاز العظيم الذي قام بتقديمه للمصريين، والذي أستمر إلى يومنا هذا يقدم خدماته إلى المواطن المصري ورمزاً وتخليداً لذكرى واحد من أبرز الاقتصاديين الذين عرفتهم مصر. ومن أقواله الشهيرة في هذا الموقف هو "فليذهب طلعت حرب وليبق بنك مصر.